



الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
المديرية العامة للدراسات والمعلومات
مصلحة الأبحاث والدراسات

الكوتا النسائية في لبنان

أولاً: التعريف

الكوتا هي نظام يفرض حصصاً نسبية معينة للمرأة عبر تخصيص مقاعد لها في المجالس التشريعية والتنفيذية والتنظيمية كافة. وهناك ثلاثة أنواع أساسية من الكوتا الانتخابية: المقاعد المحجوزة للنساء بموجب نصّ دستوري أو قانوني، الكوتا على لوائح الترشيح التي تعتمد على الأحزاب السياسية، وكوتا على لوائح الترشيح بموجب نصّ دستوري أو قانوني. الهدف من الكوتا ليس مجرد إيصال المرأة إلى البرلمان، بقدر ما هو مناقشة قضايا وهموم المرأة وإشراكها في عملية التنمية.

ثانياً: الوقائع

هناك تأييد عالمي متزايد لنظام "الكوتا النسائية" كمدخل لتذليل العقبات أمام التمثيل النيابي للمرأة ولو لفترة زمنية محدودة، حتى يصبح وجود المرأة في البرلمان أمراً واقعاً يتقبله المجتمع. تختلف أنظمة الكوتا من بلد لآخر، وهناك ثلاثة أنظمة رئيسية، وهي الحصة الدستورية، أي نظام تخصص فيه مقاعد للمرأة في البرلمان بنص في الدستور، والحصة القانونية للبرلمان، وهي نظام تخصص فيه مقاعد للمرأة في البرلمان بنص في قانون الانتخابات، والحصة القانونية للمجالس المحلية والحصة الحزبية. ويأخذ العديد من الدول بأكثر من نظام في الوقت نفسه.

وتُعتبر الكوتا إحدى الوسائل الكفيلة بتأمين وصول المرأة للبرلمان، وهي تمييز إيجابي لصالح المرأة كما نصّت عليه المادة ٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومن منطلق مبدأ التمييز الإيجابي أصبح من الواضح أنه دون مشاركة عادلة للمرأة في مواقع صنع القرار، لن تتمكن النساء من إدماج رأيهما في رسم السياسات وتعديل المفاهيم والقيم، ولقد بيّنت تجارب المشاركة السياسية للنساء، في الدول المختلفة النامية والمتقدمة، أنّ المرأة لم تتمكن من زيادة نسبة مشاركتها، إلا من خلال وضع نص في الدستور لحفظ حصة النساء في المواقع القيادية المختلفة.

هناك أشكال عدة مطبقة من نظام الكوتا منها: **الكوتا المغلقة**، وهي التي لا يحقّ للنساء الترشح خارجها، أما **الكوتا المفتوحة** فيمكن للمرشحات الاختيار ما بين نظام الكوتا المخصصة للنساء أو خارجها، كما يوجد **كوتا الحد الأدنى** وهي التي يمكن أن يزيد عدد النساء الفائزات في الانتخابات عن الحد المقرر، أما **كوتا الحد الأعلى** فهي تعني فوز العدد المحدد للكوتا من صاحبات أعلى الأصوات بين المرشحات، وبالتالي تبقى الحصة ثابتة. وعلى ضوء التجارب النسائية في العديد من الدول يكون أفضل تطبيق لنظام الكوتا، هو كوتا الحد الأدنى المفتوح والتي يمكن أن تتراوح النسبة ما بين « ١٠% - ٣٠% » تبعاً لظروف كل دولة. إنّ الدراسات المقارنة أثبتت أنّ أيّ نسبة مشاركة نسائية دون ٣٠%، لن تشكل الكتلة الحاسمة والمؤثرة في صنع القرار، وأنّ هناك ضرورة للتعويض عن الإقصاء الذي طالما عانت منه المرأة، والذي أدّى إلى استثناء نصف المجتمع من حقّه في المشاركة في تقرير مصيره. وتُمثّل المشاركة السياسية للمرأة، أحد متغيّرات مفهوم التمكين الجنساني الذي يعتمد برنامجه الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يقيس انعدام المساواة بين الجنسين، من حيث الفرص المتاحة، وليس القدرات. وقد برز هذا المفهوم في مقررات مؤتمر بكين ١٩٩٥، والذي أكّد على ضرورة تعزيز تمثيل المرأة في برلماناتها الوطنية بنسبة ٣٠% وأكثر، وهذا ما يُتيح لها مشاركة فعالة في التشريع وسن القوانين، وقد التزمت الحكومة اللبنانية بتوصيات مؤتمر بكين، ولكن يتبيّن من ممارستها أن المصادقة على الاتفاقيات الدولية، وملاءمة القوانين الوطنية لنصوصها، يبقى من باب المجاملة الدبلوماسية.

رغم أنّ الإطار التشريعي والقانوني في لبنان يعتبر من العوامل المشجعة لمشاركة المرأة في السياسة، إذ إنّ لا شيء في الدستور اللبناني يمنع وصول المرأة إلى أيّ من المسؤوليات التمثيلية في العملية الديمقراطية، ورغم أنّ المرأة اللبنانية أُعطيت حق الترشح والانتخاب منذ العام ١٩٥٣ من خلال مرسوم اشتراعي، وذلك بعد نضالات ومطالبات متعددة من قبل ناشطات في حقوق المرأة، إلا أنّ هذا لم يُحدث أيّ تغيير في الأرقام لجهة خوضها المعترك

السياسي. هذا ولم يشهد البرلمان اللبناني بشكل عام وجوداً للمرأة وفق قانون انتخابي، باستثناء السيدات اللواتي وصلن كونهن وريثات أو مؤرثات في مرحلة لاحقة، اللواتي شكّلت ٣,١٣% فقط في آخر انتخابات برلمانية لبنانية عام ٢٠٠٩. ويتم اعتماد نظام الكوتا في أربع وثمانين دولة في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا.

هذا التهميش لدور المرأة في مجتمعنا مرده الى عدة عوامل، منها الموروث الثقافي، القوانين المجحفة، انعدام التسهيلات الحزبية، ضعف ثقة المرأة بنفسها وقدراتها، تنميط صورة المرأة، كلفة الحملات الانتخابية... ولعل أهمها أنّ اللعبة السياسية والانتخابية في لبنان كانت وما تزال ذكورية في تقاليدها وقوانينها ومصادرها وآلياتها، ما يحّد من قدرة المرأة على دخول اللعبة والمنافسة ضمن الآليات والقواعد الذكورية التي تحكمها. ومن المعروف أنّ هناك العديد من الجهات الداعمة للنهوض بأوضاع المرأة في لبنان، وإن بدرجات متفاوتة، حيث في لبنان حالياً ما يقارب ثلاثمائة جمعية تعمل وتُعنى مباشرة بشؤون المرأة. ولكنّ مكمّن الخلل الأساسي هو غياب الدولة الحاضنة والضامنة والتي هي الإطار الأول والسليم لتحديث القوانين والعمل على تطور المجتمع.

أشار منهاج عمل بكن المنبثق عن المؤتمر الدولي الرابع للمرأة، إلى أنه لا يمكن تحقيق المساواة والتنمية والسلام دون مشاركة فعلية وإدماج حقيقي للنساء في جميع مواقع صنع القرار. من هنا إنّ زيادة مشاركة المرأة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، هو أحد العناصر الرئيسة اللازمة للتقدم والنهضة، وتدني مستوى التمثيل البرلماني للمرأة هو إفراز لواقع اجتماعي وسياسي ينبغي مواجهته، وكشف آليات استمراره، والعمل على تغييره من خلال إرادة سياسية ومجتمعية تضمّ كلّ مكونات المجتمع الرسمية والمدنية. ولتحقيق المشاركة السياسية للمرأة لا بدّ لها من خوض غمار السياسة من خلال الانخراط في الأحزاب والجمعيات، والعمل للوصول إلى المناصب القيادية، ومراكز المسؤولية، والترشح وخوض الحملات الانتخابية، حيث إنّ عدم تطبيق الكوتا هو سبب لتكريس دونية المرأة وإصراراً على استبعادها من مواقع القرار. وتجدر الإشارة الى أنّ الدول التي حصل فيها تقدّم بارز لتمثيل المرأة، قد اعتمدت شكلاً ما من أشكال نظام الكوتا.

ثالثاً: الكوتا النسائية في الدول العربية

رغم أن كل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سبق لها أن وقّعت على اتفاقية CEDAW ووثيقة بكين، إلا أن الحضور النسائي لا يزال خجولاً جداً في البرلمانات العربية. إن هذا التهميش لدور المرأة في مجتمعاتنا مرده الى عدة عوامل، منها الأعراف والتقاليد والتربية،

ولعل أهمها أن اللعبة السياسية والانتخابية في معظم دول العالم كانت وما تزال ذكورية في تقاليدها وقوانينها ومصادرها وآلياتها، ما يحدّ من قدرة المرأة على دخول اللعبة والمنافسة ضمن الآليات والقواعد الذكورية التي تحكمها. هذا مع العلم أنه وبحسب مذكرة عمل بكين التي وقّعت عليها كل الدول العربية، أنه كان من المفترض أن يكون للمرأة نسبة ٣٠ في المائة على الأقل من المقاعد في برلمانات الدول الموقعة. أما على أرض الواقع، فقد بلغت نسبة دخول المرأة المؤسسات البرلمانية على المستوى العالمي ١٥,٢% وعلى مستوى العالم العربي ٦,٤% وفقاً لإحصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

رغم أن الدول العربية لا تزال في ذيل قائمة الدول فيما يتعلق بعدد النائبات المرشحات والناخبات وفي المناصب العليا في الأحزاب، والنقابات والجمعيات المهنية، بيد أن هناك إيجابيات لا بد من ذكرها؛ كدخول عدد من السيدات، مؤخراً، الى مجلس الأمة الكويتي، وذلك لأول مرة في تاريخ الكويت، وزيادة حصة المرأة في البرلمان المغربي بشكلٍ جليّ، نتيجة حصول اتفاق بين الأحزاب والجمعيات النسائية. أما في الأردن فتمّ تطبيق نظام الكوتا النسائية في الانتخابات البلدية. كما لجأت دول عربية مؤخراً هي المغرب والعراق لاعتماد نظام الكوتا لضمان تمثيل المرأة في برلماناتها، كما وفي مجالسها البلدية. ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية "السيداو" قد نصّت في مادّتها الرابعة على أنه لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يُستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة.

١- مصر: وهي أول بلد عربي يُستخدم فيه نظام الكوتا وذلك في عهد الرئيس عبد الناصر وبموجب نص دستوري (بعد تعديل عام ١٩٦٤). وأدخل التشريع المصري نظام الكوتا النسائية عام ١٩٧٩ وأوجب تمثيل المرأة في البرلمان بحصة لا تقل عن ٣٠ مقعداً (مقعد لكل محافظة على الأقل)، إلا أن نظام الكوتا قد ألغي فيما بعد. وتحاول النساء المصريات اليوم استعادته، لأن نسبة تمثيل المرأة تددت كثيراً على الرغم من تزايد نسبة الناخبات عن الناخبين بشكل ملحوظ، إذ أثمرت النتائج الأخيرة عن تمثيل متدني للنساء (٩ سيدات) أي بنسبة لا تزيد عن ١,٧% من مقاعد البرلمان.

٢- الأردن: شهد المجتمع الأردني في العقود الماضية تحولات اجتماعية وتعليمية لافتة، أبرزها زيادة مشاركة المرأة في كافة نواحي الحياة، حيث تبوأ العديد من المناصب سواء على المستوى الإقليمي أم الدولي، الأمر الذي جعلها تتنافس كثير من النساء في العالم، علماً أن المرأة الأردنية تنال مؤخراً حظاً وافراً من التعليم العالي، حتى أن نسبة الطالبات في بعض الاختصاصات تفوق عدد الطلاب بكثير. إن المرأة أخذت حيزاً متميزاً من التعليم، وهي مؤهلة في أن تتنافس الرجل في جميع المجالات، وأن تكون أهلاً لتبوء المناصب السياسية والإدارية في الدولة. ولقد تمّ إقرار الكوتا كمرحلة أولية نحو المشاركة السياسية للمرأة، ورفع عدد مقاعد الكوتا النسائية في الانتخابات الأخيرة إلى ١٥ مقعداً، بحيث يكون لكل محافظة مقعد ولكل دائرة من الدوائر الانتخابية مقعد واحد.

٣- العراق: تشغل المرأة العراقية في البرلمان العراقي ربع مقاعده. وبذلك، تعدّ دولة العراق من الدول العربية القليلة التي تطبق نظام الكوتا النسائية في مجالسها النيابية. وقد جرى أيضاً تحديد الكوتا النسائية في إقليم كردستان، العراق، بحيث لا تقل نسبة تمثيل المرأة عن ٣٠ في المئة في البرلمان، أي يمكن أن تزيد عن هذه النسبة، ويعني هذا التمثيل للمرأة العراقية في مجلس النواب اضعاف نسبة تمثيل المرأة الأمريكية في الكونغرس الأمريكي.

٤- المغرب: شهدت المرأة المغربية في السنوات السابقة (منذ العام ٢٠٠٢) تطوراً ملحوظاً فيما يتعلق بدور المرأة داخل المشهد السياسي المغربي، وذلك بدخول ٣٥ امرأة إلى مجلس النواب المغربي (٣٢٥ مقعداً) خلال الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٧ أيلول ٢٠٠٢. وأصبح المغرب بعد انتخابات ٢٠٠٢ يحتلّ المرتبة ٧١ عالمياً، ويتصدّر ترتيب الدول العربية من حيث نسبة حضور النساء في المجالس التشريعية. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة المغربية قامت بتدابير متعددة لتعزيز دور المرأة وحقوقها منها الأجندة الحكومية من أجل المساواة بين الجنسين، وقد صادقت عليها الحكومة في سبيل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في المغرب.

رابعاً: الكوتا النسائية في لبنان

لا تزال التعديلات التي اقترحها وزير الداخلية السابق زياد بارود على قانون الانتخابات البلدية تأخذ حيزاً كبيراً من الجدل في اوساط السياسيين والمجتمع المدني على حد سواء. وبعدها اتفق مجلس الوزراء على اعتماد نظام الكوتا النسائية بنسبة ٢٠%، توالت ردود الفعل والتعليقات منها من أيّد واثنى على الخطوة ومنها من رفضها واعتبرها تمييزية. وفي هذا الاطار، شجّع الوزير بارود النساء في القرى والمدن على ترشيح انفسهن والمنافسة لاحتلال مقاعدهن المحققة في المجالس البلدية بحسب الكوتا النسائية التي اقرتها الحكومة، متوقعاً ان "تسارع القوى السياسية لترشيح نساء في البلديات والا ستكون المقاعد من نصيب المستقلات". واثنى "المجلس النسائي اللبناني" بدوره على موقف وزير الداخلية الداعم للكوتا النسائية بنسبة ٣٠ في المئة على الأقل في المجالس البلدية والاختيارية، واعلن رفضه "لاي تحفظ من اي جهة اتي"، الذي يعد اجحافاً في حق المرأة ومخالفة واضحة لمقررات مؤتمر بكين والاتفاقية الدولية لالغاء جميع اشكال التمييز تجاه المرأة (سيداو) التي ابرمها لبنان عام ١٩٩٦.

وفي المقابل، رأى نائب رئيس الحكومة السابق عصام ابو جمرا ان الكوتا للنساء تقلل من قيمة مشاركتهن في العمل البلدي، لان "السيدات اللبنانيات قديرات جداً ولديهن حضور ويستطعن الوصول الى اعلى المناصب بكفاءةهن وجهدهن"، متمنياً ان تحتل النساء مواقعهن سواء في البلدية او في المجلس النيابي او الحكومة بكفاءةهن وحضورهن. كما توجه رئيس جمعية انماء طرابلس والميناء انطوان حبيب الى السيدة الاولى السابقة وفاء سليمان، رئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة، بكتاب مفتوح ضم فيه صوته الى صوت الجمعيات الاهلية المطالبة بتنفيذ حقوق المرأة على الصعيد السياسي والاداري والاجتماعي. ودعا أنطوان حبيب الى التصديق على جميع بنود مؤتمر بكين، والى تعديل قانون الانتخابات لتمثيل اكبر للمرأة، وتعزيز حقوق النساء وروح المواطنة، بحيث تشارك ثلاث نساء على الأقل في طاولة الحوار الوطني، بما في ذلك واحدة من المجتمع المدني لتعديل القانون الجنائي لمكافحة التمييز والعنف ضد النساء.

١. المبادرة الوطنية

في تفاصيل التعرف على الكوتا النسائية وآليات تطبيقها في مختلف الأنظمة الانتخابية المقترحة في لبنان، نجد المبادرة الوطنية من أجل الكوتا التي أطلقها تجمع نساء في البرلمان في إطار عمله على تعزيز دور المرأة والمطالبة بتشريع حقوقها في القوانين والمراسيم

الإجرائية، في كافة المجالات والميادين. وتشمل المبادرة عرضاً ي طرح ثلاثة نماذج رئيسية لشكل الأنظمة الانتخابية، ويقترح مقابل كل منها شكل الكوتا الذي سيساهم فعلا في تحقيق المشاركة السياسية للمرأة من دون انتهاك مبادئ جوهرية في المنظومة الديمقراطية أو تعريض مبدأ عدالة التمثيل للتشويه. وتم العمل على نماذج الأنظمة الانتخابية التي حصل حولها في الفترة الأخيرة نقاش سياسي جدّي في لبنان وهي النظام النسبي، النظام المختلط، والنظام الأكثرّي المطبّق حالياً في لبنان. ويقارب العرض موضوع الكوتا وتقسيم الدوائر وتوزيع المقاعد بواقعية شديدة تنطلق من التركيبة المجتمعية ومن النظام السياسي في لبنان، مع الإشارة إلى أنه كان بإمكان التجمع اقتراح وسائل أخرى مثل "the best runner up" التي يستبدل فيها الرجل الفائز بأولى النساء الخاسرات وذلك حتى ملء المقاعد المخصصة للنساء، إلا أن إدراك التجمع لطبيعة النظام الانتخابي والنظام الطائفي حال دون التقدم بمثل هكذا اقتراح.

٢. الأشكال المقترحة

وفي الأشكال المقترحة للكوتا وفق الأنظمة الانتخابية المختلفة، نرى التالي: إذا كان النظام الانتخابي نسبياً والدوائر كبرى أو وسطى، وطريقة الترشح عبر لوائح مغلقة، يمكن أن يكون شكل الكوتا الذي سيساهم في تحقيق المشاركة الفعلية للمرأة بنسبة ٣٠ في المئة في الترشح، مع ترتيب مسبق (رجل/امرأة) مهما كان عدد المقاعد في الدائرة. وإذا كان النظام الانتخابي نسبي والدوائر أيضاً كبرى ووسطى ولكن طريقة الترشح عبر لوائح مفتوحة، يمكن أن يكون شكل الكوتا بنسبة ٣٠ في المئة في الترشح مهما كان عدد المقاعد في الدائرة، ويُحتسب الصوت التفضيلي للمرأة بقيمة صوتين. أما إذا كان النظام الانتخابي هو النظام المختلط والدوائر كبرى أو وسطى على النظام النسبي وطريقة الترشح عبر لوائح مغلقة يمكن أن يكون شكل الكوتا بنسبة ٣٠ في المئة في الترشح مع ترتيب مسبق (رجل/امرأة)، وعلى الدوائر نفسها في حال كانت طريقة الترشح عبر لوائح مفتوحة صوت تفضيلي (سواء واحد أو اثنين)، يمكن أن يكون شكل الكوتا بنسبة ٣٠ في المئة في الترشح، ويُحتسب الصوت التفضيلي للمرأة بقيمة صوتين. وعلى القانون المختلط نفسه في حال كانت الدوائر صغرى على النظام الأكثرّي وطريقة الترشح ترشح فردي، يمكن أن يكون شكل الكوتا بحجز ٣٠ في المئة من المقاعد على النظام الأكثرّي للنساء توزع على الدوائر. وفي حال كان النظام الانتخابي أكثرّيّاً (نظام الكتلة) والدائرة صغرى (قضاء) والترشح فردياً، يمكن لشكل الكوتا أن يكون بحجز ٣٠ في المئة من مقاعد المجلس النيابي للنساء، توزع على الأقضية.

٣. المعايير المعتمدة

أما المعايير المعتمدة في توزيع المقاعد وفق القانون المختلط المقدم من قبل رئيس مجلس النواب نبيه بري فهي: في حال وجود مقعد واحد على النظام الأكثرية في الدائرة لطائفة معينة ولكن يوجد لنفس هذه الطائفة مقعد على النظام النسبي في نفس الدائرة، يُصار عندها إلى حجز هذا المقعد للمرشحات للنساء، مثلاً مقعد الروم الأرثوذكس في المتن. وفي حال وجود من ٢ إلى ٣ مقاعد على النظام الأكثرية لطائفة معينة في الدائرة، يحجز مقعد واحد للنساء، مثلاً يوجد في دائرة بعلبك الهرمل ٣ مقاعد للشيعية، فيُصار عندها إلى حجز مقعد واحد للمرشحات للنساء.

ومن المعايير المقترحة في توزيع المقاعد المخصصة للنساء على النظام الأكثرية وفق القانون المختلط المقدم من قبل القوات اللبنانية - تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي: في حال وجود ٢ إلى ٣ مقاعد على النظام الأكثرية لطائفة معينة في الدائرة، يحجز مقعد واحد للنساء، مثلاً يوجد في دائرة بعلبك - الهرمل ٣ مقاعد للشيعية فيُصار عندها إلى حجز مقعد واحد للمرشحات للنساء. وفي حال وجود مقعد واحد على النظام الأكثرية في الدائرة لطائفة معينة ولكن يوجد لنفس هذه الطائفة مقعد على النظام النسبي في نفس الدائرة، يُصار عندها إلى حجز هذا المقعد للمرشحات للنساء، مثلاً مقعد الروم الكاثوليك في زحلة.

أما المعايير المقترحة لحجز المقاعد المخصصة للنساء وفق قانون ٢٥/٨/٢٠٠٨، وفي حال وجود ١ إلى ٣ مقاعد لطائفة معينة في الدائرة: يحجز مقعد واحد للنساء، مثلاً: يوجد في دائرة بعبداء ٣ مقاعد للموارنة، فيُصار عندها إلى حجز مقعد واحد للمرشحات للنساء. وفي حال وجود أكثر من ٣ مقاعد لطائفة معينة في الدائرة، يتم حجز مقعدين للنساء، مثلاً يوجد في دائرة صور ٤ مقاعد للشيعية، فيُصار عندها إلى حجز مقعدين للمرشحات للنساء. وفي حال وجود مقعد واحد لطائفة معينة في الدائرة وبهدف تحقيق التوزيع النسبي بين الطوائف، يُصار إلى اختيار المقعد المحدد لهذه الطائفة في الدائرة التي فيها أكبر عدد من المقاعد، مثلاً مقعد الروم الكاثوليك في دائرة بعلبك- الهرمل، مقعد الروم الأرثوذكس في دائرة بيروت الثالثة.

٤. إجراءات موقّعة

هناك إجراءات أخرى كفيلة بتعزيز تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة (إجراءات موقّعة ومرحلية): تعيين السلطات المختصة (وزارة الداخلية أو الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات) مرجع أساسي يتولى التعاطي بشؤون المرأة، كوتا ٣٠ في المئة من النساء في الهيئات

المعنية بإدارة الانتخابات (هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية، لجان القيد، هيئة قلم الاقتراع)، إزالة العائق المادي من أمام النساء من الترشح (الإعفاء من رسم الترشح للانتخابات)، إعطاء النساء المرشحات مساحة إعلامية أكبر من المنصوص عليها في قانون الانتخاب، العمل على تشجيع الموظفات على التقدم بطلب المشاركة في هيئة قلم الاقتراع، مع إزالة جميع الصعوبات (الإدارية، اللوجستية) التي تحول دون ذلك، وتنظيم حملات توعية من قبل السلطات المختصة تهدف إلى تشجيع النساء على الترشح والاقتراع.

خامساً: الخاتمة

إنّ تطبيق الكوتا هو وسيلة، كإجراء مؤقت وضروري في أيّ قانون انتخابي جديد، وذلك لرفع مستوى تمثيل المرأة، وصولاً إلى الهدف الأساسي وهو المساواة بين الرجل والمرأة، خاصة مع استمرار المعوقات المجتمعية والسياسية والثقافية التي تحول دون وصولها. هذا في ظلّ نظام طائفي في لبنان يقوم على تطبيق الكوتا الطائفية والمذهبية والمناطقية والحزبية، في توزيع المقاعد النيابية والوزارية وغيرها من مواقع القرار.

إذاً، أشكال عديدة يمكن أخذها في الاعتبار لتطبيق الكوتا النسائية في مختلف الأنظمة الانتخابية، سواء الحالية أم البديلة المقترحة، ولكن تبقى العبرة في التطبيق الذي يحتاج لا محالة إلى نية جديّة من قبل الدولة.

اعداد: أحمد عيد

مصادر:

- فاطمة عز الدين، "الكوتا النسائية وسيلة لا غاية"، موقع "جنوبية"، ٢٠١٤/٢/١٠.
- "الكوتا النسائية حق من حقوق المرأة"، مجلة "حياتك"، ٢٠١٣/٤/١١.
- "مؤتمر "تعزيز التمثيل السياسي للمرأة" النائب ياسين جابر: لاقرار كوتا في قانون الانتخاب العتيد لتحقيق المساواة"، ٢٠١٥/١٢/١.
- د. فاطمة السويسي، "الكوتا النسائية ضرورة مطلّبية لمواجهة المجتمع الذكوري"، مجلة "البيان".
- ساسين الحاج، "غالبية الأحزاب تدعم الكوتا النسائية... فهل تُبصر النور"، جريدة "الجمهورية"، ٢٠١٦/١١/١٨.
- التجمع النسائي الديمقراطي (موقع التجمع على الإنترنت).